التَّمْهِيدُ في نَحْوِ الْعَرَبِيَّةِ (مَعْنَاهُ، ومَوَاطِنُهُ)

إعداد
د/أحمد عيد عبد الفتاح حسن
أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر

Doi: 10.12816/jnal.2020.69605
الاستلام : ٣/ ١١ /٢٠١٩ القبول : ٥ / ١٢ /٢٠١٩

المستَخلص :
أبرز البحثُ ظاهرةً نحويةً تراثيةً، وحدِّد معناها اللغوي، وأثبت معناها الاصطلاحي منتزعًا من كلام أئمة النحو انتزاعًا. وحَدَّدَ البحثُ الألفاظ المترادفة الدالة على حقيقة هذه الظاهرة، والمعبرة عنها عند النحويين، وهي: التمهيد، والتوطئة، والتهيئة. كما استقصى البحثُ مواطن التمهيد التي تفرقت في بعض أبواب النحو العربي، ودرسها دراسةً تحليليةً وافيةً، فخرجت راسخة المعالم مكتملة البنيان، ولا شك أنَّ في ذلك إضافةً لبنةٍ جديدةٍ إلى المكتبة النحوية المعاصرة منتزعةً من تراثنا النحوي. وتنوعت مواطنُ التمهيد في نحو العربية، وقد بدت في بعض الأبواب دون بعض، ولا ريب أنَّ تلك الظاهرةَ تُعدُّ مسلكًا من مسالك الجمال والروعة والرُّقي في لغتنا الشريفة، التي تُراعِي التمهيد والتوطئة والتهيئة لمجيء الأمر أو اللفظ ذي الشأن في كلامها وتراكيبها، كما يُراعَي أصحابُها ذلك مع ذوي الشأن من الناس علماءَ وأمراءَ ورؤساءَ في المجتمعات العربية والإسلامية.

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعل الحمدَ مبتدأً كتابِهِ، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وآل بيته الطيبين الطاهرين، وبعد

ففي نحو العربية ظواهرُ دقيقةٌ، تَفْتَقِرُ إلى الجمع والدراسة الهادفة والإخراج الجيِّد، يقف عليها الدارسُ المُدَقِّقُ النظر في كتب التراث النحوي، ومن تلك الظواهر: ظاهرة (التمهيد).

وقفتُ عليها في بعض كتب تراثنا النحوي، في مسائل بعض الأبواب، فاستقصيتُها، وجَمعتُ المواطنَ التي بدت فيها، وألقيتُها على مائدة الدراسة، فقرأتُها قراءةً تحليليةً وافيةً، تناسب عقول أبناء عصرنا، وتقومُ على إتباع المقال المثال الموضِّح، والشاهد المؤيِّد، مع ذكْر العلل وبيان الأسباب. وقد جاءت في مبحثين:

المبحث الأول: معنى التمهيد. وقد اشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول بَيَّنَ معناه اللغوي، والمطلب الثاني حَدَّدَ معناه الاصطلاحيّ منتزعًا من كلام أئمةِ النحو، والمطلب الثالث ذَكَرَ الألفاظَ التي استعملها النحويون مرادفةً له.

والمبحث الثاني: مواطن التمهيد. وقد احتوى ثلاثةَ مطالب:

المطلب الأول: تمهيد العلم والنظرية والباب، وفيه ثلاثة مواطن.

والمطلب الثاني: تمهيد الحركات والأحرف، وفيه أربعة مواطن.

والمطلب الثالث: تمهيد الأسماء، وفيه أربعة مواطن.

وفي نهاية هذين المبحثين جاءت الخاتمةُ مشتملةً على أهم النتائج التي ترتبت على تلك المقدمات المدروسة، وقد تلاها فهرس بأهم المصادر والمراجع.

والحمدُ لله ربِّ العالمين ، وأسأله ﷻ دوامَ التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بلغة الضاد.

المبحث الأول: معنى التمهيد

استعمل علماءُ النحو العربي الأجلاءُ، وشيوخُهُ الفضلاءُ- (التمهيد) أو ما يرادفه، في مسائل بعض الأبواب. يقف على ذلك كلُّ دارسٍ مدقِّق النظر في عباراتهم وأقوالهم؛ فتدور في ذهنه هذه الأسئلة:

- ما المراد بـ(التمهيد) في اللغة؟
- وما المراد بـ(التمهيد) في الاصطلاح؟
- وهل تُوجدُ مرادفاتٌ لهذا المصطلح عندهم؟

وتأتي الإجابة الكافية عن تلك الأسئلة في المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: التمهيد في اللغة

(التَّمْهِيدُ) هو: التَّوْطِئَةُ، والتهيئةُ للشيء، والتقديم لذكره.

قال الخليلُ (ت١٧٠هـ): "مَهَّدْتُ لنفسي خيرًا، أي: هيّأتُهُ ووطّأتُهُ"(١). وقال زين الدين الرازي (ت٦٦٦هـ): "تَمْهِيدُ الأُمُور: تَسْوِيَتُهَا وَإِصلاحُهَا. وَتَمْهِيدُ الْعُذْرِ: بَسْطُهُ وَقَبُولُهُ"(٢). وقال أبو العباس الفيوميُّ (ت٧٧٠هـ): "مَهَّدْتُ الأَمْرَ تَمْهِيدًا: وَطَّأْتُهُ وَسَهَّلْتُهُ"(٣).

و(المُمَهَّدُ) من كلِّ شيء: ما سُهِّلَ، ولُيِّنَ، وأُصْلِحَ، ووُطِّئَ.

و(التمهيد) هو المصدر المقيس للفعل المضعف العين الصحيح اللام (مَهَّدَ)، واسم الفاعل منه (المُمَهِّدَ)، واسم المفعول (المُمَهَّدُ).

(١) العين (م هـ د).
(٢) مختار الصحاح (م هـ د).
(٣) المصباح المنير (م هـ د).

وقد جاء الفعلُ ومصدرُه في القرآن الكريم، في قوله ﷻ: چ ي ئج ئح چ[٤]، فـ(تَمْهِيدًا) مفعولٌ مطلقٌ، وهو مصدرٌ مَقِيسٌ مُؤَكّدٌ لفعله (مَهَّدَ) المضعف العين الصحيح اللام.
والمعنى في الآية: بَسَطت له الجاه العريض والرياسة في قومه بَسْطًا، فأتممتُ عليه نعمتي المال والجاه، واجتماعهما هو الكمال عند أهل الدنيا. والأصل في (التمهيد): التسوية والتهيئة، وتُجُوّزَ به عن بسطة المال والجاه[٥].

المطلب الثاني: التمهيد في الاصطلاح

برز التمهيدُ (أو ما يرادفه) في بعض أبواب التراث النحوي، وجَرَى في كلام علمائه الأجلاء وعباراتِهم، ويمكن تعريفُ هذا المصطلح (أو ما يرادفه) بأنَّه:
" تقديمُ شيءٍ في الكلام ليكونَ توطئةً لذكر شيءٍ لاحقٍ مُهِمٍّ، وتهيئةٌ مناسبةٌ للإتيان بالشيء الذي يُناط به الحكم؛ ليكون ذلك أوفى بغرض المتكلم، وأبينَ لمقصده، وأوقعَ في نفس المتلقي ".

وهذا المفهوم منتزع من مثل قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "إذا قلنا: أعجبني زَيْدٌ حُسْنُهُ)، فالإعجابُ منسوبٌ إلى الحُسْنِ، وإنَّما ذُكِرَ زيدٌ للتوطئة والتمهيد"[٦]. ومن نحو قول العلامة ابن مالك (ت٦٧٢هـ): "البدل هو المقصود بالنسبة، ولا يُذْكَر متبوعه غالبًا إلا توطئةً له"[٧]، وقوله: "البدل هو الذي قُصِدَ بما نُسِبَ إلى المبدل منه، وأنَّ المبدل منه ذُكِرَ توطئةً له"[٨].

ومن قول الشيخ الصَّبَّان (ت١٢٠٥هـ) في علة وجوب توكيد ضمير الرفع المتصل بضمير رفع منفصل قبل توكيده بـ(النفس والعين): "إنَّما وجب ذلك؛ لأنَّ المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقل من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه، وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدًا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة"[٩].

وقوله في التعليق على كلام الأُشْمُوني (ت٩٠٠هـ) عن أنَّ الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق الموصوفة تُسَمَّى حالاً موطئةً: " قوله: (مُوَطِّئة) بكسر الطاء، أي: مُمَهِّدَة لما بعدها؛ فهو المقصود بالذات "[١٠].

---

(٤) سورة المدثر – الآية: ١٤.
(٥) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل٤/٦٤٨.
(٦) أمالي ابن الحاجب٢/٥٥٢.
(٧) شرح التسهيل٣/١٠٦.
(٨) شرح الكافية الشافية٣/١٢٨٦.
(٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني٣/٧٩.
(١٠) المصدر السابق٢/١٧١.

المطلب الثالث: مرادفات التمهيد

عَبَّرَ النحويون عن (التمهيد) بألفاظ أخرى تؤدي المعنى الذي يؤديه، يقف عليها الدارسُ في عباراتهم وأقاويلهم التي حملتها إلينا كتبُهم النفيسة، وأسفارُهم الجليلة، وهي:

١-(التوطئة)، وهي المصدر المقيس للفعل الثلاثي المزيد فيه حرف، عن طريق تضعيف عين الكلمة، وهو (وَطَّأَ)، ومعناها في اللغة: التَّمْهِيدُ والتَّذْلِيلُ للشَّيْءِ والتهيئةُ. تَقُولُ: وطَّأْتُ لَكَ الأَمْرَ، ووَطَّأْتُ لَكَ الفِراشَ، ووَطَّأْتُ لَكَ المَجْلِس تَوْطِئَةً: إِذَا مَهَّدْتَهُ، وسَهَّلْتَهُ، وهَيَّأْتَه. والوطيءُ مِنْ كلِّ شيءٍ: مَا سَهُلَ وَلانَ، وفِراشٌ وطِيءٌ: لا يُؤْذِي جَنْبَ النَّائِم[١١].

قال المبرِّدُ (٢٨٥هـ): "التوطئة هي التَّذْلِيلُ والتَّمْهِيدُ، يقال: (دابَّةٌ وَطِيءٌ، يا فتى)، وهو الذي لا يُحَرِّكُ راكبَهُ في مَسيره، و(فراشٌ وَطِيءٌ) إذا كان وثيرًا لا يُؤذي جنب النائم عليه"[١٢]. وقال ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) عن (الأسماء الستة): "ستّة أسماء، أُعربت في حال الإضافة إلى غير المتكلّم بحروف العلّة؛ توطئةً للتّثنية والجمع، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال"[١٣]،

٢-(التهيئة)، وهي المصدر المقيس للفعل الثلاثي المزيد فيه حرف، عن طريق تضعيف عين الكلمة، وهو (هَيَّأَ)، عبروا بـ(التهيئة)، وهي المصدر المقيس للفعل المضعف العين المهموز اللام (هَيَّأَ).

وجاء التعبير بهذا الفعل في قول سيبويه (ت١٨٠هـ): " ومن تلك الحروف: رُبَّما وقَلَّما وأشباههما، جعلوا (ربَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهَيَّئُوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنَّهُم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (ربَّ يقول)، ولا إلى (قلَّ يقول)، فألحقوهما (ما)[١٤]، وأخلصوهما للفعل"[١٥]، وجاء– أيضًا- في قول ابن الأثير: " إذا دخلت (ما) على هذه الأحرف كفَّتها عن العمل، وهَيّأتها لتقع بعدها الجملةُ من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، تقول: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وكأنّما أخوك الأسدُ، ولعلّما زيدٌ منطلقٌ، وإنّما قام زيدٌ، ولكنَّما يقوم بكرٌ "[١٦].

وعبَّرُوا باسم الفاعل (المُهَيِّئة). قال ابن مالك: " والكثير كون (ما) المزيدة بعد

---

(١١) ينظر: لسان العرب وتاج العروس (و ط أ).

(١٢) الكامل في اللغة والأدب١/٨.

(١٣) البديع في علم العربية١/٢٣.

(١٤) قَرَّر ابن جني في باب (تعارض العلل) أنَّ (ما) الزائدة إذا دخلت على الفعل (قَلَّ) كفَّتْهُ عن عملهِ الرفعَ في الفاعل كما يعملُ غيرُه من الأفعال، وهَيَّأَتْه للدخول على الفعل؛ فيقال: (قَلَّمَا يقومُ زيدٌ، قَلَّمَا يدومُ وصالٌ، قَلَّمَا يجودُ البخيلُ)، ومثله: (كَثُرما، وطَالَمَا). ينظر: الخصائص١/١٦٨، ١٦٩.

(١٥) الكتاب٣/١١٥.

(١٦) البديع في علم العربية١/٥٤٠.

الكاف و(رُبَّ) كافةً ومُهَيِّئَةً لأن يدخلا على الجمل الاسمية والفعلية"[١٧]، وقال الفاكهي(ت٩٧٢هـ): " والمُوَطِّئَة لغة: المُهَيِّئَة "[١٨].
والتوطئة أكثر المرادفات استعمالاً في كلام علمائنا[١٩]، ويليها في كثرة الاستعمال التهيئةُ، والتمهيدُ.
وقد آثرتُ التعبيرَ بـ(التمهيد) دون غيره عن تلك الظاهرة؛ لما يأتي:
أولاً- أنَّهُ هو اللفظ الوارد في الكتاب العزيز بأصله وفرعه، بصيغتي المصدر والفعل.
ثانيًا- كونه مذكَّرًا، والتذكير هو الأصل في الأسماء العربية، والتأنيث فرعٌ عليه.
المبحث الثاني: مَوَاطِن التَّمهِيد
لقد جاء التمهيد (أو ما يرادفه) في بعض كتب التراث النحوي صريحًا في مسائل بعض الأبواب، وهذا يُثِير في ذهن القارئ بعض الأسئلة:
- هل يوجد تحديد لمواطن التمهيد المتفرقة؟
- هل جاءت مواطنُ التمهيد في دراسة تحليلة مستقلة؟
وفي المطالب الثلاثة الآتية تأتي الإجابة الكافية عما دار في ذهن القارئ:
المطلب الأول: تَمْهِيدُ الْعِلْمِ والنَّظَرِيَّةِ والْبَابِ
وقد انضوى تحته ثلاثةُ مواطن، تُعَبّر عن جزئياته المتعاطفة تعبيرًا وافيًا، على النحو الآتي:
الموطن الأول: تمهيدُ عِلْمِ النَّحْوِ لِعِلْمِ الصَّرْفِ
كان من المبتغى عند دراسة علوم اللغة العربية أن يُقَدَّم علْمُ الصرف على غيره من علوم العربية، كالنحو والبلاغة؛ لأنَّ علمَ الصرف هو معرفة أحوال ذوات الكلم الثابتة في أنفسها حال الإفراد، قبل أن توضع في تركيبٍ ما، يستحوذ على اهتمام النحويّين، فيتلقفه البلاغيُّونَ للكشف عن أسراره، وإيضاحِ خصائصه، وإبراز أوجه الجمال، وتحديد مواطن الروعة فيه.
ومعرفة أحوال الشيء في نفسه قبل أن يتركب مع غيره- ينبغي أن تكونَ مقدمةً على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، لكنَّ علماء النحو الأجلاء ابتدؤوا مؤلفاتهم ودروسهم بأبواب النحو ومسائله قبل أبواب الصرف ومسائله على سبيل التمهيد بعلم النحو لعلم الصرف؛ فقد امتاز النحو بسهولة أبوابه، ووضوح مسائله، ويسر مسالكه عن الصرف الذي عُرِفَ بصعوبة أبوابه، وعُسْر مسائله، ووعورة مسالكه.

([١٧]) شرح الكافية الشافية٨١٨/٢.
(١٨) شرح كتاب الحدود في النحو ٢٣٦.
([١٩]) نشرتُ مقالاً عنها على موقع شبكة الألوكة الإليكتروني، عنوانه: (التوطئة في العربية)، بتاريخ ١٤٣٧/٥/١٦هـ، الموافق ٢٠١٦/٢/٢٥م، تناول مسائلها بإيجاز مسرودةً سردًا.

وهذا ما قرَّره ابن جني (ت٣٩٢هـ) بقوله: " فالتصريفُ إنَّما هو لمعرفة أَنْفُسِ الكلم الثابتة، والنَّحْو إنَّما هو لمعرفة أحواله الْمُتَنَقِّلَة، أَلا تَرَى أَنَّك إذا قُلْتَ: (قَامَ بَكْرٌ، ورَأَيْتُ بَكْرًا، ومَرَرْتُ بِبَكْرٍ)، فإنَّكَ إنَّمَا خَالَفْتَ بين حَرَكَاتِ حُرُوفِ الإعرابِ لاختلاف العامل، ولم تَعْرِضْ لباقي الكَلِمة.

وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفةَ النَّحْوِ أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفةَ ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله الْمُتَنَقِّلَة، إلاّ أنَّ هذا الضَّرْبَ من العلم لَمَّا كان عويصًا صعبًا، بُدئ قبله بمعرفة النّحو، ثمّ جيء به بَعْدُ؛ ليكون الارتياضُ في النَّحْو مُوَطِّئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومَعانِيهِ، وعلى تَصَرُّفِ الْحال "[٢٠].

واقتفى أثره في التنبيه على ذلك ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، حيث قال: " وقد كان ينبغي أن يُقدَّم علمُ التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفةُ ذواتِ الكَلِمِ في أنفسها من غير تركيب. ومعرفةُ الشيء في نفسه، قبل أن يتركَّب، ينبغي أن تكون مقدَّمةً على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنَّهُ أُخِّرَ لُلُطْفِهِ ودِقَّتِهِ، فجُعِل ما قُدِّمَ عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتى لا يَصِلَ إليه الطالبُ، إلا وهو قد تَدَرَّبَ وارتاضَ للقياس "[٢١].

الموطن الثاني: تَمْهِيدُ النَّظَرِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ للتَّطْبِيقِ

من ملامح المنهج العلمي عند النحويين على مَرِّ العصور، ومن منطلقات طرقهم في البحث والتأليف: أن تُطرح النظريةُ النحويةُ التي جيء بها في بداية الأمر، وأن تُصَاغ القواعدُ التي اهتدي إليها صياغةً محكمةً، مستنبطةً من كلام العرب الفصحاء، ثم يتبعها التطبيق للكشفِ عن دقائقها وجزيئاتها، والنُّطْقِ بمعالِمِها شيئًا فشيئًا، فتبدو جَلِيَّةً أمام المتلقي.

وقد قَدَّم ابن مالكٍ في (الألفية) الكلام عن (المعرب والمبني) من الأسماء والأفعال على الكلام عن (الإعراب والبناء)، مع أنَّ المُعْرَب والمَبْنِي اسما مفعولٍ بمعنى اللفظ، أي: (الذي أُعْرِبَ والذي بُنِيَ)، وهما مشتقان من الإعراب والبناء؛ فكان من الواجب تقديم بيان الإعراب والبناء على ذكرهما؛ لأنَّ المشتق فرعٌ عن الجامد، فالمصدر هو أصل المشتقات على الأصح، ومن بينها: اسم المفعول.

وقد أجاب بعضُ المتأخرين عن هذا الاعتراض بأنَّه ليس مقصود ابن مالك أن يُبَيِّنَ المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل حتى يسوغَ القول بأنَّ معرفةَ المشتقِّ منه سابقةٌ على معرفة المشتقِّ، بل مقصوده بيانهما من حيث قبولهما

---

(٢٠) المنصف١/٤، ٥.

(٢١) الممتع في التصريف١/٣٣.

الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه، كـ: شبه الحرف وعدمه، وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه.

وعلى هذا ففي تقديمه بيان (المعرب والمبني) على بيان (الإعراب والبناء) تمهيدٌ وتهيئةٌ وتوطئةٌ لإجرائهما على الكلمة اسمًا كانت أو فعلاً؛ لأنَّ من عرف أولاً من خلال (المعرب والمبني) قابل الإعراب وغير قابله تأتي له إجراء الإعراب على قابله ونفيه من غير قابله في الأبواب النحوية، وحين استخراجه من الشواهد الفصيحة والأمثلة الموضِّحة؛ لأنَّ إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها فرعا قبولها وعدم قبولها؛ فلذا بيَّنَ أولاً القابل له وغير القابل، ثم بَيَّنَ الإعراب والبناء[٢٢].

وقيل: إنَّما قدَّم (المُعْرَب والمبني) على (الإعراب والبناء) مع أنَّ المشتق فرع المصدر (الجامد)؛ نظرًا إلى تقدم المحلّ على الحالّ[٢٣].

الموطن الثالث: تَمْهِيدُ بابٍ من أبواب النحو لبابٍ آخر

إنَّ المشتغلَ بالنحو العربي دراسةً وتدريسًا، والمُطالعَ أبوابَه بين الحين والآخر بحثًا وتنقيبًا- يجد أنَّ (باب الأسماء الستة) قد جاء في مستهل (أبواب ما يعرب بعلامات فرعية) معربًا بالأحرف الثلاثة: الواو، والألف، والياء.

وعلةُ ذلك تكمن في التمهيد لإعراب المثنى والمجموع عَلَى حدِّه بتلك الأحرف الفرعية؛ وذلك أنَّهم أرادوا أن يُعربوا المثنى والمجموع بالأحرف؛ للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها؛ ليأنس بها الطبعُ، ولا يستوحش من الإعراب بها في بابي التثنية وجمع المذكر السالم، فإذا انتقل الإعرابُ بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة[٢٤]. قال ابن الوراق (ت٣٨١هـ): "وَصَارَت هَذِه الأَسْمَاء أولى بالتوطئة من غَيرهَا؛ لأَنَّهَا أَسمَاء لا تنفك من إِضَافَة المَعْنى، وَالإِضَافَة فرعٌ على الأَصْل، كَمَا أَن التَّثْنِيَة وَالجمع فرعٌ على الوَاحِد، فَلَمَّا شابهت هَذِه الأَسْمَاء التَّثْنِيَة وَالْجمع فِي هَذَا الحكم، كَانَت أولى من غَيرهَا الَّتِي لا مُشَارَكَة بَينهَا وَبَين التَّثْنِيَة وَالْجمع فِي هَذَا الحكم"[٢٥].

وعلى هذا النَّهْج سار الصَّيْمَرِيُّ– وهو من نحاة القرن الرابع الهجري- قائلاً: "وإنَّما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات؛ ليكون ذلك توطئة لما يأتى من التثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنَّ الإضافة تلزمها فى اللفظ والمعنى، والإضافة فرع على المفرد، كما أنَّ التثنية والجمع فرع عليه، فلاشتراكهما في الفرعية

(٢٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني٤٧/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل٢٦/١.

(٢٣) ينظر: المصدر السابق، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل٢٦/١.

(٢٤) ينظر: الخصائص٣١٠/١، وشرح المفصل١٥٣/١، وشرح الأشموني١/ ٧٤.

(٢٥) علل النحو ١٥٠ .

جعل أحدهما توطئة للآخر"[٢٦].

وإعراب تلك الأسماء الستة في حال الإفراد بالأحرف تمهيدًا وتهيئةً وتوطئةً لإعراب التثنية والجمع بها من حمل الأصل على الفرع عند ابن جني؛ فقد عقد في (الخصائص) بابًا في غلبة الفروع على الأصول، وقرَّر فيه أنَّ "من غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات، نحو: (زيدٌ، وزيدًا، وزيدٍ، وهو يقومُ)، وإذا تُجووزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف، نحو: (الزيدان، والزيدين، والزيدون، والعمرين، وهما يقومان، وهم ينطلقون). فأمَّا ما جاء في الواحد من ذلك، نحو: (أخوك، وأباك، وهنيك) فإنَّ أبا بكر ذهب فيه إلى أنَّ العرب قدَّمت منه هذا القدر؛ توطئةً لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف. وهذا أيضًا نحوٌ آخرُ من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك في التثنية والجمع"[٢٧].

ومن دقَّق النظر في مسائل علم النحو وجزئياته عَرَفَ أنَّ المذاهب في إعراب الأسماء الستة متعددة، وأنَّ المذهب القائل بكون الواو والألف والياء أحرفًا نائبة عن حركات الإعراب الأصلية قد وقع عليه اختيارُ ابن مالك؛ لما فيه من السهولة والبعد عن التكلف، ومن فوائده ذلك التمهيد المذكور، وتدبَّر قوله: "وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأنَّ الإعراب إنَّما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعلِ مقدرٍ متنازعٍ فيه دليلاً، وإلغاء ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة.

ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأنَّ الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائدًا، مع أنَّ في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيدَ فائدةٍ، وهو كون ذلك توطئةً لإعراب المثنى والمجموع على حدِّه؛ لأنَّهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمن مِنَ استبعاد، ولم يحد عن المعتاد"[٢٨].

ومن مواطن الجلالِ والجمالِ والروعةِ والرُّقِيِّ في ضوابط العربية أنَّ الجانب النفسي للمتلقين مُراعى في إعراب تلك الأسماء الستة، على النحو الذي نستشعره من تعليلات أئمةِ النحو وتحليلاتهم؛ فقد " كان الأصل في هذه الكلم أن تستعمل مقصورة، لكنَّهم غيَّروها هذا التغيير في اللغة الجيدة والاستعمال الكثير توطئةً للتثنية والجمع فيما يراه جمهور المُعللين من أهل الصناعة؛ وذلك أنَّهم لمَّا اعتزموا إعراب التثنية والجمع الذي على حدها بالحروف، لمَّا اعتزموه توهَّموا نُفورَ النفوس والطباع من ذلك، إذ كان

(٢٦) التبصرة والتذكرة ٨٤/١ .
(٢٧) الخصائص٣١٠/١.
(٢٨) شرح التسهيل ٤٣/١ .

المألوف في الإعراب أن يكون بحركةٍ لا بحرف، فغيَّرُوا جزءًا من الأسماء المفردة المعتلة هذا التغيير- وهي هذه - وجعلوا إعرابها بالحروف لتقع الأنسة بها، فتأتي التثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقر مثلها في جزءٍ من المفردات"[٢٩].

وأما التغيير الذي لحق الأسماء الستة حال إعرابها بالأحرف الثلاثة نيابة عن الحركات الثلاث لتُمَهِّدَ لإعراب المثنى وجمع المذكر السالم- فيبدو في أحوال الإعراب الثلاثة:

أولاً- إذا قلت في حال الرفع: (جاءني أبُوك وأخُوك) فالأصل: (جاءني أبَوُك وأخَوُك)، كما تقول في الصحيح: (أعجبني كَرَمُكَ وعَمَلُك)، ثم إنَّهم سَلَبُوا الحرفَ الذي قبل الواو التي هي حرف الإعراب- وهو الباء والخاء- حركَتَهُ، فسكن، وضَمُّوه إتباعًا لحركة الواو كما قالوا: (هذا امْرُؤٌ)، فأتبعوا الراء حركة الهمزة التي هي حرف الإعراب كـ(الواو)؛ فضمُّوا الراء لضم الهمزة في الرفع، ثم حذفوا الضمةَ حركة الإعراب استثقالاً لها على الواو؛ لتؤول الحالُ بهم إلى الصورةِ التي أرادوها من التمهيد والتوطئة لإعراب التثنية والجمع الذي على حدِّها، فصارت الأسماء إلى الهيئة التي في الرفع[٣٠].

ثانيًا- إذا قلت في حال الجر: (مررت بأبِيك وأخِيك) فالأصل: (مررتُ بأبَوِك وأخَوِك)، ثم أسكنتَ ما قبل الواو – وهو الخاء والباء- لتُحَرِّكَه بحركة الإتباع وهي الكسرة، فكسرتُهُ إتباعًا لكسرة الواو، كما قلت: (مررتُ بامْرِئٍ)، فكسرت الراء لكسر الهمزة في الجر، ثم حذفتَ الكسرة حركة الإعراب، استثقالاً لها على الواو كما استثقلت الضمة عليها في حال الرفع، فحذفتها كما حذفتها، فصار معك واو ساكنة قبلها كسرة، إذ اللفظ قد آل بالتغيير المذكور إلى صورة هي (مررتُ بأبِوْك)، فانقلبت الواو ياء كما انقلبت في (مِيعاد ومِيقات)؛ وذاك لسكونها وانكسار ما قبلها، ولتصير حالها إلى ما يطلبونه من التمهيد والتهيئة والتوطئة؛ فآل اللفظ إلى: (مررتُ بأبيك وأخِيك)[٣١].

ثالثًا- إذا قلت في حال النصب: (رأيتُ أبَاك) فالأصل (أبَوَك)، ثم انقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، والقياس أن تكون الفتحة في الباء فتحة إتباع لحركة الواو، لا الفتحة التي هي أصل في الكلمة- وإن كان اللفظ واحدًا- وذلك ليستمر البابُ في الإتباع على وتيرة واحدةٍ استمراره في امرئ في الأحوال الثلاث، فهذا ومثله كثيرٌ مراعًى في اللغة، ومقاييس أبوابها تنطق به، وتعلنه إعلانًا[٣٢].

وفي ختام مسألتنا تلك لا بد من التنبيه تارة أخرى على تلك الأمور المثبتة:

- إنَّما أُعربت هذه الأسماء الستة بالأحرف تمهيدًا لإعراب المثنى والمجموع عَلَى حدِّه بها؛ وذلك أنَّهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد،

(٢٩) المرتجل في شرح الجمل ٥٥.
(٣٠) ينظر: المصدر السابق٥٥.
(٣١) ينظر: المرتجل في شرح الجمل ٥٦.
(٣٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل ٥٦.

فأعربوا بعض المفردات بها؛ ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة.
- إنَّما اختيرت هذه الأسماء؛ لأنَّها تشبه المثنى في اللفظ والمعنى.
أمَّا اللفظُ فلأنَّها لا تستعمل كذلك إلا مضافةً، والمضاف مع المضاف إليه اثنان، وأمَّا المعنى فلاستلزام كلِّ واحدٍ منها آخر؛ فالأب يستلزم ابنًا، والأخ يستلزم أخًا، والحم لكونه من أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدًا منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبًا، والفم يستلزم صاحبه، وكذا الهَنُ.
- إنَّما اختيرت هذه الأحرف الثلاثة (الواو والألف والياء)؛ لما بينها وبين الحركات الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة) من المناسبة الظاهرة[٣٣].
المطلب الثاني: تَمْهِيدُ الْحَرَكاتِ والأَحْرُفِ
ويشتمل على أربعة مواطن، هي:
الموطن الأول: تَمْهِيدُ الْحَرَكَاتِ الثَّلاثِ لأَحْرُفِ الْعِلَّةِ الثَّلاثَةِ
نَلحظ في التراكيب العربية تَغَيُّرَ الحركات على الباء والخاء والميم والفاء والنون والذال قبل أحرف العلة الثلاثة في الأسماء الستة، وذلك في أحوال الإعراب الثلاثة.
ألا ترى أنك تقول في حال الرفع: (حضر أبُوك، وجاء أخُوك، وسافر حمُوك، وفُوك جميل، وظهر هنُوك، وجاء ذُو مالٍ). وتقول في حال النصب: (أكرمت أبَاك، وقابلت أخَاك، ورأيت حمَاك، ونَظِّفْ فَاك، وسترت هنَاك، واحترمت ذَا علمٍ). وتقول في حال الجر: (مررتُ بأبِيك، وسلمتُ على أخِيك، وذهبتُ إلى حَمِيك، ولا تضع حرامًا في فِيك، وابتعدت عن هَنِيك، واستمعتُ إلى ذِي علمٍ).
فهل يدلّ ذلك على أنَّ هذه الحركاتِ حركاتُ إعرابٍ؟
لا يدل ذلك على أنَّها حركاتُ إعراب في المذهب المنصور؛ لأنَّها إنَّما تغيَّرتْ تمهيدًا لأحرف العلة التي بعدها، وتهيئةً وتوطئةً لذكرها؛ لأنَّها من جنسها.
وهذا الأمر بادٍ- أيضًا- في جمع المذكر السالم، نحو قولك: (هؤلاء مسلمُون، وقابلتُ مسلمِينَ)، فإنَّ ضمة الميم التي نلحظها في حال الرفع تتغيّر إلى الكسرة في حالي الجر والنصب، وليس ذلك بإعرابٍ، وإنَّما جُعِلت الضمة تمهيدًا وتهيئةً للواو التالية لها، وجُعلت الكسرة تمهيدًا وتوطئةً للياء الواقعة إثرها[٣٤].
الْمَوْطِنِ الثَّاني: تَمْهِيدُ فتْحِ همزةِ (إنَّ) لِعَمَلِ ما قبل جُمْلَتِها في معناها
إنَّ كسر همزة (إنَّ) في صدر الجملة الاسمية، نحو قولك: (إنَّ الحقَّ منتصرٌ، إنَّ الباطلَ زَهُوقٌ)- لَمُشْعِرٌ بتجريد المعنى الذي أفادته- وهو التأكيد- عن تمهيد الجملة وتهيئتها لأن

(٣٣) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان١/ ٧٤.
(٣٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ٢٨.

يعملَ الفعلُ الذي قبلها في معناها.
وليس بين (إنَّ) المكسورة والمفتوحة فرْقٌ في المعنى الذي تَحْمِلانه في الجملة الاسمية المنسوخة بهما، إلا أنَّ العرب إذا أرادت توطئة الجملة الاسمية وتهيئتها وتمهيدها لأنْ يعمل الفعلُ الذي قبلها في معناها، وأن تُصَيِّرَها في معنى الحديث فتحتِ الهمزة، فقالت: (عَلِمْتُ أنَّ الحقَّ منتصرٌ، أيقنت أنَّ الباطلَ زهوقٌ).
وإذا أرادت العربُ قطْعَ الجملة مما قبلها، وأن تبنيَ كلامَها على التوكيد كما بَنَتْهُ على الترجي والتمني- كَسَرَتِ همزة (إنَّ)؛ للإيذان بالابتداء والانقطاع عمَّا قبلُ، وأنَّها قد جعلَتِ التوكيد صدر الكلام؛ لأنَّهُ معنى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره[٣٥]، فقالت: (إنَّ الحقَّ منتصرٌ، إنَّ الباطلَ زهوقٌ).
الموطن الثالث: تَمْهِيدُ (ما) الزائدةِ التركيبَ لحكمٍ نحويٍّ
من القواعد المقررة في نحو العربيّة: أنَّهُ إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ(إنَّ أو إحدى أخواتها) المختصة بالدخول على الجملة الاسمية؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر، أو اتصلت بـ(رُبَّ) المختصة بجر النكرات- ترتب على ذلك أمران:
أحدهما: الْكَفُّ، وهو كَفُّ (إنَّ) وأخواتها عن العمل في الجملة الاسمية، وكفُّ (رُبَّ) عن جر النكرة؛ ولذلك تسمى (ما) بـ: الكافَّة، وتُسَمَّى كلٌّ من (إنَّ، ورُبَّ) بـ: المكفوفة.
والثاني: إزالةُ اختصاصهما بالأسماء، وتهيئتهما للدخول على الجملة الفعلية؛ ولذلك تسمى (ما) بـ: الْمُمَهِّدَة والْمُهَيِّئَة والموطئة[٣٦]. كما في قولك: (إنَّما يُعَاقَبُ المسيءُ).
ومن شواهد ذلك في الكلام الفصيح: قول النبي j: "إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّة"[٣٧]. فلو أنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ * وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالِي[٣٨]
والملحوظ في تلك الشواهد اتصال (ما) الزائدة بالأدوات: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ)، وقد ترتب على ذلك أمران:
أحدهما: كَفُّهَا عن العمل فيما بعدها، فالجملة الاسمية المذكورة بعد بعض الأدوات تُعْرَب مبتدأً وخبرًا، كما في الحديث الشريف، والآية الكريمة الأولى.
والآخر: زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، كما

(٣٥) نتائج الفكر في النحو ٢٦٧.
(٣٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار ١٠٨/١، وشرح شذور الذهب للجَوْجَري٥٠٧/٢.
(٣٧) في صحيح البخاري، باب النية في الأيمان، حديث رقم ٦٦٨٩.
(٣٨) البيتان في ديوان الشاعر ١٣٩، وشرح أبيات سيبويه٣٠/١، والمقاصد النحوية٢٣٧/١، وشرح أبيات مغني اللبيب٣٥/٥. والمعنى: لو أنَّ سعيي للأكل والشرب واللبس يكفيني ما عندي من المال القليل، ولم أطلب الملك، ولكن سعيي لأجل مجد ذي أصل، والحالة أنَّ هذا المجد المؤثل قد أدركه أمثالي من أبناء الملوك وأشراف القوم.

رأينا في المثال، وفي الآية الكريمة الثانية، وقول امرئ القيس.
ومن أمثلة (ما) الزائدة مع (رُبَّ)، فـ(رُبَّ) المختصة بجر الأسماء النكرات تأتي مثقلة ومخففة، وقد وليت (رُبَّ) المخففة الجملةُ الفعليةُ، و(ما) الزائدة هي التي مَهَّدَتها وهيئتها لتلك الحالة.
قال المرادي (ت٧٤٩هـ): "فـ(ما) في ذلك مُهَيِّئَة؛ لأنَّها هيأت هذه الألفاظ لدخولها على الفعل"[٣٩].
الموطن الرابع: تَمْهِيدُ اللامِ لجوابِ القسم
لام تمهيد القسم (أو توطئة القسم، أو تهيئة القسم): هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدّم القسم لفظًا أو تقديرًا، وتُؤذن أنَّ الجواب للقسم لا للشرط، وليست لامَ جواب القسم، وإنَّما الجوابُ ما يأتي بعد الشرط[٤٠].
فهذه اللام الممهِّدَةُ والموطئةُ والمهيئةُ هي اللام الداخلة على أداة الشرط في نحو قولك: (واللهِ لَئِنْ أنصفتني لأُنصفَنَّك)، فـ "أدوات الشرط المقدم عليها قسم ملفوظ به أو محذوف تُقْرَنُ بها في الغالب لامٌ مفتوحةٌ، يُؤَكَّد بها طلبُ القسم لجوابه.
وسُمِّيَت هذه اللام ممهِّدَةً وموطئةً؛ لأنَّهَا وَطَّأَت لجواب القسم، وتُسَمَّى أيضًا: الْمُؤذِنَة بِمَا أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّم من معنى القسم، وقول النحويين: (إنَّها موطئةٌ للقسم) فيه تجوزٌ، وإنَّما هي مُوطِّئةٌ لجواب القسم[٤١]. و" يسمّيها بعضهم لامَ الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط. وبعضُهم يسمّيها الموَطِّئة؛ لأنّها يَتعقّبها جوابُ القسم، كأنّها توطئةٌ لذكر الجواب، وليست جوابًا للقسم، وإن كان ذلك أصلَها؛ لأنّ القسم لا يُجاب بالشرط، كما لا يُجاب بالقسم؛ لأنَّ الشرط يجري مجرى القسم لِما بينهما من المناسبة، من جهةِ احتياج كلّ واحدٍ منهما إلى جواب.
والقسمُ وجوابه جملتان تَلازمتا، فكانتا كالجملة الواحدة، كما أنّ الشرط وجوابه كالجملة الواحدة... وذلك قولك: (واللهِ لئنّ أكرمتَني لأُكرِمَنَّك)، فاللام الأُولى مؤكّدةٌ وَطْأةٌ للجواب، والجوابُ (لأكرمنّك)، وهو جوابُ القسم. والشرط مُلْغًى لا عملَ له؛ لأنّك صدّرتَ بالقسم، وتركتَ الشرط حشوًا.
وإذا اجتمع الجزاءُ والقسمُ؛ فأيّهما سبق الآخرَ وتَصدّر كان الجواب له. مثالُ تصدّر الشرط قولك: (إنْ تَقُمْ واللهِ أقُمْ)، جزمتَ الجوابَ بحرف الجزاء؛ لتصدُّره، وألغيتَ القسمَ؛ لأنَّهُ حشوٌ.
ومثالُ تصدُّر القسم قولك: (واللهِ لَئِنْ أتيتَني لآتِيَنَّكَ)، فاللامُ الأُولى موطئةٌ،

(٣٩) الجنى الداني في حروف المعاني ٣٣٥ .
(٤٠) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ١١٨.
(٤١) ينظر : الجنى الداني ١٣٦، ١٣٧.

والثانيةُ جوابُ القسم، واعتمادُ القسم عليه لا عملَ للشرط فيه. ، الجوابُ للقسم المحذوف، والشرط مُلْغًى، بدليل ثبوت النون في الفعل المنفيِّ؛ إذ لو كان جوابًا للشرط لكان مجزومًا، فكانت النون محذوفةً"[٤٢].

المطلب الثالث: تَمْهِيدُ الأَسْمَاءِ

ويشملُ أربعةَ مواطن، هي غايةُ ما وقفتُ عليه في تمهيد الأسماء، دونك بيانَها:

الموطن الأول: التَّمْهِيدُ في (باب الحال)

للنحويين طريقتان في حقيقة التمهيد والتوطئة والتهيئة في (باب الحال):

الطريقة الأولى: أنَّ الحال هي المُمَهِّدَةُ والمُوَطِّئَةُ والمهيِّئة في التركيب، و(الحال المُوَطِّئة) هي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه، وتكون الصفة هي الحال في الحقيقة[٤٣].

فتُسَمَّى الحال الجامدة الموصوفة بمشتق أو شبهه حالاً مُمَهِّدَةً أو مُوَطِّئَةً أو مهيِّئةً؛ لأنَّها ذُكِرَت على سبيل التمهيد والتوطئة والتهيئة للنعت بالمشتق الذي يجيء بعدها أو شبهه، فهي غيرُ مقصودةٍ لذاتها، وإنَّما المقصود صفتُها التالية لها، وما هي إلا وسيلةٌ مُمَهِّدةٌ لذكرها[٤٤].

قال ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ): " فأصل (مررتُ بزيدٍ رجلاً صالحًا): مررتُ بزيدٍ صالحًا، وإنّما ذكرْتَ (رجلاً) توطئةً للحال، ولمّا كانت الحالُ صفةً معنويةً أَشْبَهَت اللفظية، ومن حكم اللفظية أن تَجْري على موصوف في اللفظ ففعلوا في الحال في بعض المواضع ذلك؛ للإشعار بأنَّها صفة في المعنى"[٤٥].

وبَيَّنَ هذه الطريقةَ ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسي (ت٥٢١هـ) مستشهدًا بتلك الآية على الحال الموطئة، ووَضَّحَ معنى (التوطئة) عليها قائلاً:

" ومن النحويين من يرى أنَّ (عربيًّا) هو الحال، و(لسانًا) هو التوطئة. ومعنى التوطئة عندهم: أنَّ الحال لمَّا كانت صفةً معنويةً، شبيهة بالصفة اللفظية، وكان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوفٌ تجري عليه فُعِلَ مثل ذلك بالصفة المعنوية في بعض المواضع، فقام لها موصوف أيضًا تجري عليه "[٤٦].

وسُمِّيَت هذه الكلمات كَلِمَةً، من حيث هي مقالة واحدة، كما يقال للقصيدة: كلمةٌ، وهذه المقالةُ قائمةٌ في النفس معنًى واحدًا، فيحسن أن تُسَمَّى كلمةً[٤٧].

---

(٤٢) شرح المفصل لابن يعيش١٤١/٥، ١٤٢.

(٤٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي٢٣٥.

(٤٤) ينظر: تمهيد القواعد ٢٢٤٧/٥، ٢٢٤٨، وشرح كتاب الحدود في النحو٢٣٥.

(٤٥) تمهيد القواعد ٢٢٤٨/٥.

(٤٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب٨٠/١.

(٤٧) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز٤٩٦/٣.

الطريقةُ الأخرى: أنَّ صفة الحال هي المُمَهِّدة والموطئة والمهيئة لوقوع الحال جامدةً، فليس حقيقة الأسماء الجامدة في الآيات المذكورة أن تكون حالاً؛ لكونها جامدةً، والمسوغ لمجيئها حالاً ما ذُكِرَ بعدها من الصفات المشتقة أو الشبيهة بها(٤٨).

ومن أصحاب هذه الطريقةِ ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، فقد قال " فـ(هذا) مبتدأٌ، و(كتابٌ) خبره، و(مُصَدِّقٌ) نعته، و(لِسَانًا) حالٌ- في أحد الوجهين- لأنَّك لما نَعَتَّ اللِّسانَ بعربيٍّ- والصفة والموصوف كالشيء الواحد- صارت الحال بالمشتق، وصار (عَرَبِيًّا) هو الموطِّئ لكون اللِّسَان حالاً، وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً؛ لكونه جامدًا لولا ما ذُكِرَ من الصفة "(٤٩).

ويُفهم من قوله هذا أنَّ المُمَهِّدة والْمُوَطِّئَةَ والمهيئة هي صفة الحال، وليست الحال الموصوفة هي المُمَهِّدة والموطئة والمهيئة للصفة بعدها(٥٠).

وعرض هذه الطريقةَ ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسي، وبَيَّنَ معنى (التوطئة) عليها قائلاً: " فمن النحويين من يرى أنَّ (لسانًا) هو الحال، و(عربيًّا) هو التوطئة. ومعنى التوطئة: أنَّ الاسم الجامد لمَّا وُصِفَ بما يجوز أن يكون حالاً، صَلَحَ أن يقع حالاً "(٥١).

وأصحاب هذه الطريقة ينطلقون في تحليل الشواهد السابقة وما شابهها على مقتضاها، كما رأينا في تحليلهم تلك الآية الكريمة التي ذكروها.

وبعد أن بَيَّنَ ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسي المراد بالتوطئة على الطريقتين المذكورتين للنحويين ذهب في المراد بها مذهبًا آخر، وأجاز طريقةً أخرى؛ فقال: " وقد يكون معنى التوطئة في الحال: أن يُتَأَوَّل في الاسم الجامد تَأويلٌ يُخرجه إلى حكم الاسم المشتق، كقوله ﷺ وقد سئل: كيف يأتيك الوحي؟ فقال: (... وأحيانًا يتمَثَّل لي المَلَكُ رجلاً)(٥٢). فالتوطئة هنا على وجهين:

أحدهما: أن تجعل رجلاً في تأويل قوله: (قريبًا أو محسوسًا)، وهما اسمان جاريان على الفعل.

والثاني: أن تريد (مثلَ رجلٍ)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا معنى قولنا: إنَّ سبيلها أن تكون مشتقة، أو في حكم المشتق "(٥٣).

الموطن الثاني: التَّمهيدُ في (باب النَّعْتِ)

---

(٤٨) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو٢٣٦.

(٤٩) شرح المقدمة المحسبة٢/٣١١.

(٥٠) ينظر: التصريح ١/ ٥٧٦.

(٥١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب١/٨٠.

(٥٢) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيفَ كان بَدءُ الوحيِ إلى رسولِ الله ﷺ... ح رقم ٢.

(٥٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب١/٨٠.

النعت المُمَهِّد (أو الْمُوَطِّئ أو المهيِّئ) هو النعت الجامد غير المقصود لذاته، المنعوت بنعت مشتق بعده، ويُذْكَر على سبيل التمهيد والتوطئة والتهيئة لهذا المشتق؛ لأنَّهُ هو المقصود في الحقيقة ومحل الفائدة، ولا يُسَمَّى الجامد السابق نعتًا إلا لكونه موصوفًا بهذا المشتق، نحو قولك: (استعنت بأخٍ أخٍ مخلصٍ، واقتديتُ برجلٍ رجلٍ كريمٍ، وقابلت امرأةً امرأةً مجتهدةً)، فكل من (أخٍ، ورجلٍ، وامرأةً) الثاني نعت جامد غير مقصود لذاته، والمقصود هو نعته المشتق الذي يليه[٥٤].

قال أبو حيان: " وتكرير النكرة هنا جرى مجرى النعت، وتكررت توطئة للنعت "[٥٥].

ومن أمثلة النعت الموطِّئ الواردة: قول العرب: (لا ماءَ ماءَ باردًا عندنا)، فـ(ماءَ) الثاني نعتٌ جامدٌ لـ(ماءَ) الأول، وموطئ للنعت المشتق الذي بعده، وهو (باردًا)؛ فإنه نعت مشتقٌّ لـ(ماءَ) الثاني، وهو المقصود والمراد.

قال ناظر الجيش: " وإذا تقرر أنَّ الاسم الثاني في (لا ماءَ ماء باردًا) توطئةٌ للنعت وجب كونه صفةً، سواء أبُنِيَ أم نُصِبَ أم رُفِعَ.

فأمَّا إذا لم يُقَدَّر توطئةً، وجُعِلَ بدلاً من الاسم الذي قبله، فإنَّهُ لا يجوز البناءُ؛ لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، وإذا كان العامل مقدرًا منع تقديره من بناء الاسمين وجعلهما كاسم واحد"[٥٦].

وقرَّر الشيخُ الصَّبَّانُ أنَّهُ " يوصف بالاسم الجامد إذا وُصِفَ بمشتق، نحو: (مررت برجلٍ رجلٍ صالحٍ)، ويسمى نعتًا موطئًا، ولا بد من تنوين (باردًا)؛ لأنَّ العرب لا تركب أربعة أشياء، ولا يصح أن يكون (ماءَ) الثاني توكيدًا لفظيًّا ولا بدلاً؛ لأنَّهُ مقيدٌ بالوصف والأول مطلقٌ، فليس مرادفًا حتى يكون توكيدًا، ولا مساويًا حتى يكون بدلاً "[٥٧].

فإن قلت: لا فائدة في قول القائل: فإنْ كُنَّ الإناثُ نِسَاءً. قلت: الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده.

فإن قلت: إذا كان محط الفائدة هو الظرف، فما فائدة ذكر نساء؟ قلت: فائدته التوطئة للوصف بعده، وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال"[٥٨].

الموطن الثالث: تَمْهِيدُ توكيدِ ضميرِ الرفعِ المتصلِ بضميرِهِ المنفصلِ للتوكيدِ بالنَّفْسِ والعَيْنِ من القواعد المقررة في (باب التوكيد): أنَّهُ إذا أُريد توكيد ضمير الرفع المتصل بلفظي (النفس، والعين)- فلا بد من توكيده أولاً بضمير الرفع المنفصل، على سبيل

---

(٥٤) ينظر: النحو الوافي٣/٤٥٦، ٤٦٠، وضياء السالك إلى أوضح المسالك١٥١/٣.
(٥٥) التذييل والتكميل ٣٠٣/٥.
(٥٦) تمهيد القواعد ١٤٤٧/٣.
(٥٧) حاشية الصبان ١٢/٢.
(٥٨) التصريح٥٦١/١، ٥٦٢.

التوكيد اللفظي بالمرادف، فتقول: (قُمْ أنتَ نفْسُكَ، وقُمْتَ أنتَ نفْسُكَ، وقمتُما أنتما أنفسُكما، وقمتُم أنتم أعينُكم، وقمتنَّ أنتنَّ أعينُكنَّ، وعليٌّ خَرَجَ هُوَ نَفْسُهُ، وهِنْدٌ ذَهَبَتْ هي نَفْسُهَا، وسُعْدَى خَرَجَتْ هي عَيْنُهَا)[٥٩].

وعلة وجوب ذلك التوكيد تنحصر في هذين الأمرين:

أحدهما: وقوع اللبس في بعض المواضع من الكلام، كما في قولك: (زينبُ ذَهَبَتْ نَفْسُها، وعائشةُ خَرَجَتْ عَيْنُهَا)؛ إذ يحتمل الكلام مع عدم المجيء بضمير الرفع المنفصل أن تكون نَفْسُ زينبَ التي بمعنى الرُّوح ذَهَبَتْ، وعَيْنُ عائشةَ الجارحةُ خَرَجَتْ، فإذا قيل: (زينبُ ذَهَبَتْ هي نَفْسُها، وعائشةُ خرجتْ هي عينُها)- لم يكن لَبْسٌ.

ولم يفرقوا بين هذين المثالين اللذين وقع فيهما اللبسُ وبين غيرهما مما لم يقع فيه لبسٌ؛ طردًا للباب على سنن واحد.

والآخر: أنَّ ضمير الرفع المتصل صار بمنزلة الجزء من الفعل؛ لامتزاجه بالفعل، واختلاطه به؛ فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقلٍ من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه وبمعناه، وهو ضمير الرفع المنفصل؛ ليكون هذا التأكيد تمهيدًا وتوطئةً لتأكيده بالمستقل من غير جنسه، وهو (النفس والعين) اللذان هما من الأسماء الظاهرة[٦٠].

الموطن الرابع: تَمْهِيدُ المُبْدَل منه لذِكْر الْبَدَل

يأتي المبدلُ منه في تراكيب العربية على سبيل التمهيد والتوطئة والتهيئة لذكْر البدل؛ ولذا يقول النحويون: (المبدل منه في حكم الطرح)، وذلك من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ، بدليل جواز (ضربْتُ زيدًا يدَهُ)؛ إذ لو لم يعتد بزيدٍ أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه.

والغرضُ من البدل: أن يُذكر الاسم المقصود بنسبة الحكم إليه- كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة- بعد التمهيد والتوطئة والتهيئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى المبدل منه قبله، لإفادة توكيد الحكم وتقريره؛ لأنَّ البدل في قوة إعادة الجملة، ولذلك نجد النحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل[٦١]، فتُتِمّ عملية الإبدال البيان والإيضاح؛ " لأنَّ هذا الحكم ينسب أولاً للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيدًا للتابع الذي سيجيء، وتوجيهًا للنفس لاستقباله بشوقٍ ولهفةٍ. فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضًا؛ فكأنَّ الحكم قد ذُكر مرتين؛ وفي هذا تقويةٌ للحكم وتوكيدٌ. ولأجل تحقيق هذا الغرض لا يصح أن يتحد لفظ البدل والمبدل منه إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح"[٦٢]؛ فلذلك قال النحويون: (البدل في حكم تكرير العامل)، فعامل البدل مقدَّر

(٥٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٩٧٧/٢.
(٦٠) ينظر: حاشية الصبان٧٩/٣.
(٦١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية٣٩٣، والتصريح١٩٠/٢.
(٦٢) النحو الوافي٦٦٥/٣ .

دلَّ عليه العامل في المبدل منه، فهو مع البدل جملة أخرى، وإن كانوا يُسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة؛ أخذًا بظاهر اللفظ.

والبدلُ هو أحدُ التوابع، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ويُذْكَر المبدلُ منه قبله على سبيل التمهيد والتوطئة والتهيئة لذِكْره، فالذي عليه اعتمادُ الكلام من الاسمَيْن- أعني: البدلَ والمُبْدَلَ منه- هو الاسمُ الثاني، وذُكِرَ الأول تمهيدًا وتَوْطِئَةً وتهيئةً لبيانِ الثاني. " يدلّ على ذلك ظهورُ هذا المعنى في بدلِ البعض، وبدلِ الاشتمال. ألا ترى أنّك إذا قلت: (ضربتُ زيدًا رأسَه)، فالضرب إنّما وقع برأسه دون سائره، وكذلك قولُك: (سُرق زيدٌ مالُه)، إنّما المسروقُ المالُ دون زيدٍ "[٦٣].

وقد تقرّر في (باب البدل) أنَّ " البدلَ هو الذي قُصِد بما نُسب إلى المبدل منه، وأنَّ المبدل منه ذُكِر توطئة له؛ ومن أجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون سائر التوابع، وللتأكيد على الأثر الدلالي للبدل في تراكيب العربية لا بُدَّ أن يُذكر قول ابن الأثير: " البدل جارٍ مجرى التوكيد والوصف في الإفادة؛ تبيينًا وتحقيقًا، وإيضاحًا وتخصيصًا، وهو في الحقيقة: إعلام السّامع بمجموع اسمي المُسَمّى، على جهة البيان، وإنّما يُذكر الأوّل لنوع من التوطئة؛ وليفاد بمجموعهما ما لا يحصل بأحدهما، تقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا أخاك)، فالأخ ثبَّتَ في النّفس أنّ المضروبَ زيدٌ، الذي هو الأخ، وأوْضَحَه، وخَصّصَهُ عن غيره من الزَّيْدِينَ "[٦٤].

وقد أفصح أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) إفصاحًا عن غرض العرب البياني من وراء إخراج الكلام مشتملاً على ذلك التابع، حين قرَّرَ أنَّ البدلَ يأتي في العربية على وجهين:

أحدهما: أن يكونَ المتكلمُ العربيُّ أراد ذكْرَ البدل، فأتى أولاً بمُمَهِّدٍ ومُوَطِّئ له- وهو المبدل منه- إبهامًا على المخاطب؛ ليكون ذِكْرُ البدل بعد التمهيد والتوطئة له أولاً أوفى بالغرض، وأوقع في النفس.

والثاني: أن يكون المتكلمُ العربيُّ ذكر المبدل منه أولاً اعتقادًا منه أنَّهُ كافٍ، ثم بدا له أن يُبَيِّنَ ما لم يكن مُبَيَّنًا للمخاطب أولاً، فجاء بالبدل ثانيًا؛ فصار المبدلُ منه معدولاً عنه وكالمتروك، وإن كان غير متروك[٦٥].

الخاتمة

الحمد لله ﷻ، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وآله، وبعد

ففي نهاية الكلام عن التمهيد في نحو العربية، وبيان معناه، وتحديد مواطنه، وقراءتها قراءةً تحليليةً وافيةً- أُقرر الأمور الآتية:

---

(٦٣) شرح المفصل٢/٢٦٢.

(٦٤) البديع في علم العربية١/٣٤٢.

(٦٥) ينظر: المقاصد الشافية٥/٢٢٢.

أولاً- أبرز البحثُ ظاهرةً نحويةً تراثيةً، وحدِّد معناها اللغوي، وأثبت معناها الاصطلاحي منتزعًا من كلام أئمة النحو انتزاعًا.
ثانيًا- حَدَّدَ البحثُ الألفاظ المترادفة الدالة على حقيقة هذه الظاهرة، والمعبرة عنها عند النحويين، وهي: التمهيد، والتوطئة، والتهيئة.
ثالثًا- استقصى البحثُ مواطن التمهيد التي تفرقت في بعض أبواب النحو العربي، ودرسها دراسةً تحليليةً وافيةً، فخرجت راسخة المعالم مكتملة البنيان، ولا شك أنَّ في ذلك إضافةَ لبنةٍ جديدةٍ إلى المكتبة النحوية المعاصرة منتزعةً من تراثنا النحوي.
رابعًا- تنوعت مواطنُ التمهيد في نحو العربية، وقد بدت في بعض الأبواب دون بعض، ولا ريب أنَّ تلك الظاهرةَ تُعدُّ مسلكًا من مسالك الجمال والروعة والرُّقي في لغتنا الشريفة، التي تُراعِي التمهيد والتوطئة والتهيئة لمجيء الأمر أو اللفظ ذي الشأن في كلامها وتراكيبها، كما يُراعَي أصحابُها ذلك مع ذوي الشأن من الناس علماءَ وأمراءَ ورؤساءَ في المجتمعات العربية والإسلامية.
ومسك الختام: الحمد لله رب العالمين ﷻ على نعمة التمام، والصلاة والسلام على خير الأنام، سيدنا محمد وعلى آل بيته الطاهرين الأعلام، ومن سار على هديه، واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

- أمالي ابن الحاجب، تح د/فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن- دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف للشيخ/محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

- البديع في علم العربية لابن الأثير، تح د/فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت، بدون (ط . ت).

- التبصرة والتذكرة للصيمري، تح د/فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تح/محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح د/علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح د/عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

- الجنى الداني فى حروف المعاني للمرادي، تح د/فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون (ط . ت).

- الخصائص لابن جني، تح/محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون (ط . ت).

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تح د/عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بدون (ط . ت).

- شرح التسهيل لابن مالك وابنه، تح الدكتورين/عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي لابن الفخار، تح /حامد محمد حامد الثمالي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩/١٤١٠هـ.

- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب للجَوْجَري، تح/نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.

- شرح قواعد الإعراب، لشيخ زاده، دراسة وتحقيق/إسماعيل إسماعيل مروة، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق– سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د/عبد المنعم هريدى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، بدون (ط . ت).

- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تح د/المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- شرح المفصل لابن يعيش، الناشر: عالم الكتب- بيروت، ومكتبة المتنبى- القاهرة بدون (ط . ت).

- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تح/محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

- علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تح د/محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتورين/مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون (ط . ت).

- الكتاب، لسيبويه، تح/عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- لسان العرب، لابن منظور، تح/عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف بمصر، بدون (ط . ت).

- مختار الصحاح، لزين الدين الرازي، تح/يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة- ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق ودراسة/علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، بدون (ط . ت).

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تح د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة (بدون تاريخ).

Doi: 10.12816/jnal.2020.69605